

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

- @ 114 () (وأحاديث الفضائل لا يحتاج فيها إلى ما يحتج به) . وقال الحاكم : () سمعت أبا زكريا العنبري يقول : الخبر إذا ورد لم يحرم حلالاً ، ولم يوجب حكماً ، وكان في ترغيب أو ترهيب ، أغمض عنه وتسوهد في رواته) . ولفظ ابن مهدي فيما أخرجه البهقي في المدخل : () إذا روينا عن النبي في الحلال والحرام والأحكام ، شددنا في الأسانيد ، وانتقدنا في الرجال ، وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب ، سهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال) . ولفظ أحمد في رواية الميموني عنه : () الأحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيها حكم) . وقال في رواية عباس الدوري عنه : () ابن إسحاق رجل تكتب عنه هذه الأحاديث) - يعني المغازي ونحوها - وإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا - وقبض أصابع يده الأربع - . * * * .
- 30 - الجواب عن رواية بعض كبار الأئمة عن الضعفاء .
- قال الإمام النووي في شرح مسلم : () قد يقال لم حدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم ؟ ويجاب عنه بأجوبة : .
- أحدها : أنهم رووها ليعرفوها ، وليبنوا ضعفها لئلا يلتبس في وقت عليهم ، أو على غيرهم ، أو يتشككوا في صحتها : .
- الثاني : أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر أو يستشهد ، ولا يحتج به على انفراده . .
- الثالث : رواية الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والباطل ، فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض وذلك سهل عليهم ، معروف عندهم . وبهذا أحتج سفيان رحمه الله ، حين نهى عن الراوية عن الكلبي ؛ فقليل له : أنت تروي عنه ! فقال : () أنا أعلم صدقة من كذبه) . .
- الرابع : أنهم قديروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب ، وفضائل الأعمال ، والقصص ،